الثقافة الاقتصادية ودورها في التنمية

د.احمد عمر الراوي

في الهم الاقتصادي

> يعيش العالم اليوم واقعا متغيرا جديدا يمتاز بالديناميكية وسرعة التغير واتساع المفاهيم. وهذا ما انعكس بطبيعة الحال على السلوك الوظيفي للعلوم التي تطورت خلال القرن الماضي واخذت تتسع في تفصيلاتها وتشعباتها الدقيقة لتواكب ما حدث من تسارع في تغير المفاهيم والوسائل لا سيما في عالم الاقتصاد والاعمال.

لذلك نجد بروز ثقافة جديدة تمثلت في عناصرها المعتمدة على التطورات في وسائل الاعلام والثروة المعلوماتية، واصبحت سلوكيات تحكمها مفاهيم جديدة ومتسارعة في نشرها وانتقالها عبر شبكات الاتصالات (الانترنيت). مما انعكس ذلك على المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية مولدا مفاهيم جديدة مرنة للمهن والاختصاصات وكلها تعد رؤى جديدة للثقافة الاقتصادية.

عليه يمكن تعريف الثقافة الاقتصادية بكونها عبارة عن مجموعة المعارف والسلوكيات كونه عنصرا من عناصر المجتمع النشط اقتصاديا.

اوجبت التطورات في عالم الاقتصاد والاعمال ان يكون هناك تجاوب من قبل المجتمع للتعامل مع التطورات الجديدة، مما نتج عنه مجتمع يحمل ثقافة اقتصادية يستطيع ان يتفاعل مع التطورات في عالم الاقتصاد والمعلومات سمي بمجتمع المعرفة في الدول المتقدمة يحظى مجتمع المعرفة بمنظومة مجتمعية كفوءة قادرة على اكتساب المعرفة نشرا وانتاجا وتوظيفا في خدمة التقدم والنمو الاقتصادي.

ادى التقدم الكبير في مجال المعرفة والاتصالات الى بروز خصائص لعلم جديد من علم الاقتصاد اهم خصائصه الوفرة وليس الندرة كما هو في الاقتصاد التقليدي، فمع التكنولوجيا الرقمية تنعدم الكلفة وتصبح الكلفة الحدية لأية سلعة اقرب الى الصفر، وقد اطلق على الفرع الجديد من علم الاقتصاد بالاقتصاد الرقمي او الاقتصاد المعرفي.

حول هذا النوع من علم الاقتصاد المفاهيم والثقافة الاقتصادية من اسس تقليدية استندت الى استثمار المواد الاولية والمعدات الرأسمالية الى الاعتماد على المعلومة والمعرفة كأساس في انتاج السلع والخدمات.

لذلك اتسم علم الاقتصاد الرقمي بأن العامل الاساس في الانتاج هو المعرفة وليس عامل الزمن والمسافات في تأثيرها على عملية الانتاج وتسويقه.

حول هذا التقدم في المعرفة الاقتصادية، يبرز السؤال المطروح هل ان المجتمع العراقي قادر على التعامل مع التطور الواسع في اقتصاد المعرفة؟

ان الاجابة على هذا السؤال يثير جدلا واسعا في كيفية مواجهة التحديات التي تواجه مجتمعنا العراقي في اللحاق بركب المعرفة المتطورة بعد الظروف التي مرت به وعزلته عن حركة التطور.

أولى التحديات للتعامل مع الثقافة الاقتصادية والمعرفة الجديدة للمواطن العراقي هو انخفاض معدلات دخل الفرد وعدم قدرته على الانفاق على شراء خدمات الاتصال بشبكات المعلومات الدولية (الانترنيت) وارتفاع كلف هذه الخدمات مما يحول دون امكانية الكثيرين من الحصول عليها.

ان الثقافة الاقتصادية مهمة جدا في نشرها بين افراد المجتمع العراقي فبدون الثقافة الاقتصادية لا يستطيع المواطن التعامل مع التطورات السريعة والكبيرة في عالم الاقتصاد في جميع الانشطة مثل حركة الاستثمار والادخار واستخدام البطاقات الائتمانية والدخول في اسواق رأس المال والمضاربة بالاسهم والسندات.. الخ.

كما ان الثقافة الاقتصادية تساعد المواطن على اختيار الفرص المهمة للاستثمار لمدخراته وتنميتها تساعد الثقافة الاقتصادية على فهم العلاقات التجارية الخارجية وحركة الاستيراد والتصدير وتاثيرات السياسة الضريبية والكمركية على ذلك.

تساعد الثقافة الاقتصادية على فهم التطورات الحديثة في عالم الاتصالات والتواصل مع العالم الخارجي وعملية فتح الاعتمادات والمضاربة بالاسهم والسندات في الاسواق المالية الدولية.

يتمكن المواطن الذي يتمتع بثقافة اقتصادية من التحوط للازمات الاقتصادية كارتفاع الاسعار والانهيارات في اسواق البورصات.. الخ.. والتعامل معها بأقل الخسائر.

والثقافة الاقتصادية تحول النزعة الاستهلاكية الى النزعة الانمائية عند المواطن من خلال ادخار جزء من دخله لاستثماره في مجالات تحقق للرد تطورا في مستوى حياته. في ضوء تلك نرى للثقافة الاقتصادية دورا مهما في توعية الفرد نحو التطورات الواسعة في عالم الاقتصاد والاعمال لكي يتمكن من التعامل مع هذه التطورات ويساهم فيها وصولا الى تنمية المجتمع باكمله وتحقيق تقدمه الاقتصادي. لانه لا يمكن أي نماذج للنمو الاقتصادي ان تنجح في لأية مجتمع دون ان تكون هناك ثقافة اقتصادية لدى افراد المجتمع للتعامل مع هذه النماذج التنموية.

مفهوم الدعم وإشكالية أسعار المشتقات النفطية

حسام الساموك

يتردد في الاوساط كلها ما يعرف بدعم اسعار المشتقات النفطية والمشروع الذي يجري التداول فيه بشأن رفع الدعم ووجهات النظر المختلفة حول تلك الاشكالية.

والسؤال الذي لا بد ان يبرز هنا هو مفهوم الدعم وهل هو متحقق فعلا، فالمعروف ان هناك دعما قائما لسلة الغذاء عبر ما يعرف بالحصة التموينية ولهذه المسألة اسبابها وتداعياتها، لكننا في كل الاحوال لا نقوى على نكران قيام مثل هذا الدعم وتواصله، اما في اطار المشتقات النفطية فهناك امر اخر لا بد من تبيانه والوقوف على حقائقه.

فالمشتقات النفطية في كل الاحوال جزء من الثروة النفطية التي تكتنزها الارض العراقية، وبالتالي فهي ليست بضاعة تستوردها الحكومة من مصادر خارجية وتقوم بتسويقها للمواطنين من دون الكلفة التي دفعت الحكومة اثمانها وبالتالي لا فضل للحكومة او أي جهة اخرى في ان تكون اسعارها دون مثيلاتها في البلدان المجاورة.

وحتى في حال افتراض ان تضطر الحكومة بسبب ضعف القدرات التشغيلية في مصافي النفط ان تستورد مشتقات مصنعة في بلدان الجوار، فان تلك الاشكالية ناتجة بالضرورة عن عجز احد فرقاء الحكومة من تأدية مهماته، كما ان الحكومة نفسها لم تعوض هذا العجز الا من تلك الثروة الوطنية التي يفترض انها لتلبية احتياجات العراقيين ومتطلبات حياتهم اليومية، خاصة ان مضاعفة اسعار النفط في السوق العالمية لا بدا انها ضاعفت الموارد النفطية التي حققت اثراء مباشراً لكل شعوب البلدان المنتجة للنفط ومنها بلدان الخليج العربي.

نعود الى مفهوم دعم الاسعار لنجده قد تجاوز المفهوم الذي يتم التداول بشأنه، بمعنى ان ليس ثمة دعم قائم عمليا لاسعار النفط لكي يتعاطى القائمون على المؤسسات المالية والنفطية مشاريع تستهدف التلاعب بالثروة الوطنية الطبيعية للعراقيين بالشكل المجحف الذي وقفنا عليه، ومن ثم فأن الاولى بتلك الجهات او غيرها اذا ما ارادت التصرف بهذا الامر ان لا توحي للاخرين انها صاحبة منة على العراقيين، وانها اعطت دعما لتستأنف قرارها وتلغيه.

انها اذا تعتزم رفع اسعار المشتقات النفطية بغض النظر عن مشروعية مثل هذا الاجراء من عدمه، وليس رفعا لدعم لم يتحقق اساساً، وفي هذه الحالة يجدر بكل الاطراف المعنية ان تعرض المبررات الحقيقية لهذا الاجراء وتقر بانها استجابة لاشتراطات صندوق النقد الدولي اولا ومجموعة المبررات الهامشية الاخرى ثانيا.

إضراب شركات النقل يشل الحركة في سريلانكا

سريلانكا/ الوكالات

تعطلت حركة النقل في سريلانكا جراء إضراب شركات النقل الخاصة احتجاجا على رفع غرامات مالية على سوء القيادة، ما أدى إلى انقطاع السبل بعشرات الآلاف في أنحاء البلاد ولم يتمكن مئات التلاميذ من الذهاب لمدارسهم.

ولجأت الحكومة إلى تطبيق غرامات أعلى اعتبارا من الشهر الماضي في مسعى للحد من الارتفاع الحاد في حوادث الطرق ولتأديب سائقين متهورين في القيادة.

وأعلنت النقابة الرئيسة للعاملين في وسائل النقل الخاصة إضرابا مفتوحا بدأ مؤخرا ويستمر حتى تلغي الحكومة قرار زيادة الغرامات. ولكن الحكومة ترفض التراجع عن موقفها.

وذكر رئيس اتحاد أصحاب الحافلات الخاصة في سريلانكا جامونو ويجيراتني أن الطرق الضيقة والمليئة بالحفر لا تمكن السائقين من الالتزام بقواعد قيادة المركبات.

وأوضح أن الأجرة التي تتقاضاها شركات النقل لا تكفي لسد تكلفة قطع الغيار وأسعار الوقود المرتفعة.

يأتي هذا الإضراب بينما تشهد البلاد مقتل ٢٥٠٠ شخص سنويا بحوادث سير في شوارع الجزيرة الضيقة المهملة، وتحمل الشرطة سائقي مركبات الأجرة الخاصة مسؤولية نسبة ٦٠٪ من حوادث الطرق القاتلة.

تصاعد اسعار مواد البناء

بغداد /كريم الحمداني

يبدو ان لعبة اغراق السوق العراقية لم تقتصر على المواد والسلع الغذائية والكمالية التي يغذيها بعض المنتفعين ومستغلي الظروف، بل شملت كل القطاعات بما فيها المواد الانشائية.

وتشير المعلومات الى توقف اغلبية معامل السمنت التابعة لوزارة الصناعة التي كانت تعمل بصورة جيدة وبمواصفات انتاجية عالية الجودة، وتسد حاجة البلد من هذه المادة.

"الحدث الاقتصادي" تابعت هذا الموضوع مع المتخصصين والمستوردين لهذه المواد ومدى تأثيراتها على السوق.

الانتاج المحلي

عودة جاسم "مستورد مواد انشائية" قال: في السابق كنا نعتمد على انتاج معاملنا المحلية، وهو انتاج يحمل مواصفات عالمية خاصة فيما يتعلق بمادة الاسمنت التي تخضع للفحوصات المختبرية وقياسات السيطرة النوعية، اما اليوم وبعد ان توقفت هذه المعامل فان اعتمادنا انصب على الاسمنت المستورد وهو برأيي لا يصل الى جودة السمنت العراقي.

اسعار مرتفعة

واوضح كاظم الربيعي "مستورد مواد انشائية" ان حركة البناء اليوم تكاد تقتصر على اعمال الترميم وحاجة السوق بعد توقف المعامل الحكومية والقطاع الخاص واللجوء الى الاستيراد مما انعكس على زيادة اسعار السمنت، حيث اصبح سعر الطن الواحد من السمنت العادي يتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ الف دينار والسمنت المقاوم بين ٢٠٠-٢١٠ الآف دينار للطن ومن ١٥٠-١٥٥ الف دينار للطن من السمنت الابيض مشيرا الى ان هذه المواد تستورد من مصر ولبنان وايران وباكستان.

وقال سعد لطيف احد اصحاب مكاتب بيع المواد الانشائية: ان الارتفاع لم يقتصر على السمنت فقط وانما شمل المواد الاخرى التي تدخل في عملية البناء حيث اصبحت سيارة الرمل المحملة بـ٢٠م٣ بسعر ٣٥٠ الف دينار والحصى بنفس الكمية بـ٣٠٠ الف دينار ودبل الطابوق ٤٠٠٠ طابوقة يتراوح سعرها بين ٤٠٠-٤٥٠ الف دينار وحديد التسليح بلغ الطن الواحد ٩٥٠ الف دينار والمستعمل بسعر ٣٥٠ الف دينار.

من جهة اخرى اكد مصدر في الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية التابعة لوزارة التجارة ان الشركة توفر للمواطنين بعضا من هذه المواد وباسعار مدعومة اقل من اسعار السوق التجارية بنسبة ١٠٪ وفق ضوابط جديدة اعتمدتها مؤخرا تسمح للمواطنين الذين لا يحملون اجازات بناء الحصول على المواد الانشائية بعد ان كانت توزع على اصحاب اجازات البناء حصرا مبينا ان المواد المتوفرة تشمل الابواب الداخلية والخارجية وانابيب المياه وكاشي الارضيات والجدران والزجاج وسيت الحمام.

حركة سوق المواد الانشائية

المادة	الكمية	السعر بالدنيار
السمنت العادي	طن	١٩٥٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢١٠٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٥٥٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٤٥٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	٨٠٠٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

شارون يسعى لتفادي خفض ميزانية الدفاع الإسرائيلية

تل ابيب/ الوكالات

يدرس رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون عدم تخفيض ميزانية الدفاع لعام ٢٠٠٦ متخليا عن اقتراحات وزارة المالية التي اقترحت تخفيض هذه الميزانية، حسب ما ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية.

ويحث شارون الميزانية في اجتماع لحكومته لتوفير أموال إضافية للدفاع بعد إبداء مسؤولين في وزارة المالية الإسرائيلية غضبهم نحو اعتزامه عدم تقليص الميزانية.

ويقترح شارون تخفيضات في ميزانيات وزارة أخرى وهي خطوة يعارضها عدد من وزراء الحكومة.

وتشير هذه الأجواء إلى حالة عدم التيقن بشأن الوضع الاقتصادي للبلاد بعد استقالة وزير المالية بنيامين نتنياهو الأحد الماضي.

روسيا تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بنهاية العام

موسكو/ الوكالات

أعربت روسيا عن أملها في استكمال المفاوضات الخاصة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بنهاية العام الجاري.

وقال كبير المفاوضين الروس في هذه المحادثات ماكسيم ميدفيدكوف إن موسكو وقعت بالفعل اتفاقات مع ٣٦ دولة، واستكملت المفاوضات مع خمس دول أخرى ولم توقع بعد اتفاقات معها.

وأضاف أنه مازال يتعين على روسيا إبرام اتفاقات مع ١٣ دولة أخرى منها الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والأرجنتين وأستراليا.

وذكر المسؤول الأميركي أنه لا يتوقع أي عقبات يصعب التغلب عليها في هذه العملية.

وللانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتعين على الدول المرشحة للتفاوض مع كل دولة من الدول الأعضاء على حدة.

وقالت روسيا وكبار شركائها التجاريين إنهم يأملون أن يكون اتفاق الانضمام جاهزا للتوقيع في اجتماع لوزراء التجارة تعقده المنظمة في هونغ كونغ في كانون الأول على أن تصبح عضويتها سارية بعد بضعة أشهر. وتسعى موسكو للانضمام للمنظمة منذ أكثر من عشر سنوات.